

التمثيل على سبيل الاستعارة الباطنة لا على
الظاهر وانما الاستعارة الحقيقية هي التي
منها انما يتبين وطبيعتها الحقيقية هي التي
منها انما يتبين وطبيعتها الحقيقية هي التي
منها انما يتبين وطبيعتها الحقيقية هي التي

التحقيقية والتمثيلية **العلم من التسميم لادناه نوع من**
الحجاز وقد علم ان الحجاز اليم من الحقيقة والافيد بالاستعارة
بالتحقيقية والتمثيلية لان التمثيلية والمكفي عنها المستأ
عن انواع الحجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في
كون الحجاز والاستعارة والحناية اليم ان واحدا من هذه
الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد حلافة
بل لانه يفيد تأكيد الالبان المعنى لا يفيد حلافة
فلمست مزية قولنا رتبة اسد اعلى قولنا رتبة حلا هو
والاسد سواحي الشجاعة ان الاول افاد زيادة في
مساواة الاسد في الشجاعة يفيد بها الثاني
بل المفضلية هي الاول افاد تأكيد الالبان تلك
المساواة لهم يفيد بها الثاني وليست فضيلة قولنا
كثيرا لو ماد على قولنا كثير القوي ان الاول افاد زيادة
لقوله لم يفيد بها الثاني بل هي ان الاول افاد تأكيد الالبان
كثرة القوي لم يفيد بها الثاني واعتبر من علم بان الاستعارة
اصلاها التسميم والاصح في وجه الشد ان يكون
في التسميم ام عند في المشقة واضر قولنا رتبة اسد
يفيد كثر في شجاعة ام مما يفيد ها قولنا رتبة رجلا
كالاسد لان الاول يفيد شجاعة الاسد والثاني
يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يفيد القول
بانه ليس واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس
المعنى لا يفيد حلافة اجاب بان مراد الشيخ ان
السبب في كل صورة ليس عود ذلك وليس المراد ان ذلك

من جهة استعمالها الخطاب فيما هي غير مضمومة له
وليس محجازا ولا يقصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم
وقد تكون مباحة للمكانية كما في الصورة الثانية فانها
تشبه المكانية من جهة استعمال المفظ فيما هو مضموع
له فمراد احد غير المضموع له وليس كناية اذ لا يقصور
فيه لازم ولا ملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر
لان هذا ما يذهب اليه احد بل امر لا يقبل عقل لانه
يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة
عن غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا محجازا ولا
كناية بل الحق ان الاول محجاز والثاني كناية كما صرح به
المصنف وهو الذي قصده السكاكي وحقيقته ان قولنا
اذ تقي فتوقف كلامه على معني يقصد به تهاديه
الحجاز بسبب الاليد او يلزم منه التهاديه الى كل من
صدر عنه الاليد فان استعملت وادناه تهاديه
الحجاز بسبب غيره من المؤذي كان كناية وان اردت به تهاديه
غير الحجاز بسبب الاليد بعلاقة استمراره الحجاز
في الاليد اما تحتها واما فرضنا وقد عرنا كان محجازا
فصنف **اطف البلاغ على ان الحجاز والثانية**
العلم من الحقيقة والمفرد لان الانتقال فيها من
الملزوم الى اللازم فهو كسوي الشيء بينه فان
وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم الاعتناق التمسك
الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان
الملزوم في مسائر انواع الحجاز واضيق ايضا على الاستعارة
التحقيقية

مذهب
ص

Copyrighted material